

وفيه من ان سميته وضمه من الضم وهو اللفظ المنفرد والتقدير الان
 ان يحاوي عدم اقامتها حرد الله واصل الكلام على هذه القراءة الان يحاوي لولة
 الامور الرجل والملة ان اللفظ واحد والله قال لولة فاعل مفعول به والملة مفعول
 عليه وان اللفظين يدلان شتمال من المفعول الذي هو الرجل والملة فخذ الفاعل
 وبني المفعول بالترسيم فاعله وان يدل ان شتمال اعبر حاله لكن من الضمير الذي صار
 نائب الفاعل في التركيب على حد اسر الفجوي الذين ظلموا تامل وفرقوا في
 شذا وفعله باللفظ ثابتة اي مفتوحة في الاول مضمومة في الثاني فتقوم في
 الفعلين اي مع بناء المفاعل وعلى هذه القراءة لا تنفتح في الكلام فان
 فان حقه اي عمة تظهر بعض الامارات والخطا لولة الامور وقوله حرد
 الله فيه وفيما بعده الاظهر في مقام الضم ان التريفة المأبنة وادخال الرفع وهن
 السامع والالرجعة في بذه اي لان هذا تنصيص لما ان يحق لانه في حرد
 المتأخر فليس دخل في عموم اطلاق المال في حق المذكورة اي من قوله ولا
 تنحل المشكاة الي هذا وقال الخازن وهي ما تقدم من احكام الطلاق والرجعة
 والخلع اه فلا تغتدوها اي بالجنس لغة والرفع وقوله ومن يتعد حرد
 الله وذكر هذا الوجود بعد الهى عن تقديمها المبالغة في التمدد اه من اي
 السعد ومن شريطة بدل جز من الفعل بعد ها ويروي بعضها في الشوط
 ومعناها في الجراء اه شخشا وقوله الظالمون اي لانفسهم يتبع بعض النسخ
 الله تعالى وعقابه اه ابو السعد بعد التثنية اي سواء كان قد رجم
 ام لا وقد انقضت عدتها في صورة عدم الرجعة ام لا اه شخشا فلا
 تحل له من بعد ذلك الحجة في شرف هذا الحكم الرفع عند المسارعة الي الطلاق
 وعن العود او المطلقة فلانا والرجعية فيها اه ابو السعد حتى تنكح
 اي بعد انقضاء عدتها منه رفاة انكحان اي رويها عن عاقبة بنت
 عبد الرحمن بن عتيك القزفي وكانت تحت ابن عمها رفاة بنت وهيب بن
 عتيك القزفي فطأها فحاث النبي صلى الله عليه وسلم وقالت انكح
 عند رفاة فطأعتني فبنت صلاتي ونزوت بعد عبد الرحمن بن الزبير
 الزبي واما بعد مثل هذين التوب فتبسم النبي صلى الله عليه وسلم وقال انكح
 ان تزوجت لبي اي رفاة الحيف يد وفي عسلتك وتذري عسلته اخازن

او يكتفى ومن الاول ولا يفرغ الزنوف الى منة من الامة فابتدع الجمع من الثاني
 لا تفرغ الجمع لا تفرغ حرد الله واصل الكلام على هذه القراءة الان يحاوي لولة
 محار عن قبل الجمع ان يكون قبل الامتنان شتمت تلك اللفظة بالمسل وصفت بالثا
 لان الغالب على المسئلة ان يثبت قاله الحوي اهر كروا ان يترجعا يرجع
 كل منهما الى الآخر باقده ابو السعد تقوم بعين اي يهون وتخصيصه
 بالذم مع عموم الدعوى والتبليغ لما اذم المنعمون بالبيان اه السعد
 يبدرون كمدبرته في التقوا والعواقد والتفوه تصرف في الدلالة والذ
 المعنى حاطب العما وهم يتجاسروا له كروا قارن انقضائه من جهة
 على ذلك لاجل قوله فامسكوهن معروف وهذا من باب الجواز الذي يطلق فيه
 اسم الكوعا لا كروا لاجل بطون على الحرة بتمام حقيقتها ويطبق على منافعها
 ولحرفها حرد وهو لم ادها شخشا فامسكوهن معروف هذا قد
 سبق واعاره اعتنا بشانه ومبالغة في اجاب المحافضة عليه اه السعد
 ولا تغسكو هن حردا تا كيد الامر بالامسك معروف وتزوجت لهما
 وزوجهم مع عا كما لو يتطاوله اي لا ترجموهن امر اده الاضمار ان
 كان المعلن بترك المتعدية حقا اذا تسارفت انقضاء الاجل بوجه الرجعية
 في الجواز فان قلت ما فائدة الجمع فامسكوهن وبين ولا تغسكو هن
 حردا مع ان الامر بالشيء له عت حديه او مستلزمه فالجواب ان الله بالشيء
 لا يفيد الترادف ولا يتناول جمع الاوقان بخلاف الهى فافاد ذكر الثاني مع تروم
 ان المراد بالاول ما بيننا وله ذلك واللام في قوله لتغسكو متعلقة بالقرارد
 المراد تغسيده فتكون علة المعلة كما صرت ابني قاديان ليمتنع والجمع
 جعله علة ثابتة لان المفعول له لا يتعد الى المعلن وهو مفقود هنا
 اه ومن يفعل ذلك اي الامسك الممرد للقرارد وقدر ظميره
 اي في ضمير ظميره ابو السعد ولا تتخذ طيات الله هو كانه تبي
 عن الازمة وادام ما يستلزمه من الامر بصدده اي حرد في الخبرها والعمل
 بما فيها وادعوا حق رعائتها والافدا حردتها هروا ولعما ويجوز ان
 يراذبه الهى عن الامسك حردا فان الرجعة بلا رجعة فيها عمل عوجب ان

والعينة